

المحاضرة الرابعة

## **المؤسسات السياسية والإدارية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد**

10

عرف حكم الرئيس الشاذلي بن جديـد مـرـحلـتين دـسـتورـيتـين، حـكـمـ فـيـ المـرـحـلـةـ الـأـوـلـىـ، بـدـاـيـةـ مـنـ فـيـفـريـ 1979ـ، بـمـوجـبـ دـسـتورـ 1976ـ إـلـىـ غـايـةـ تـعـدـيلـهـ بـدـسـتورـ فـيـفـريـ 1989ـ، أـمـاـ المـرـحـلـةـ الثـانـيـةـ فـامـتـدـتـ مـنـ فـيـفـريـ 1989ـ إـلـىـ غـايـةـ اـسـتـقـالـتـهـ فـيـ بـدـاـيـةـ سـنـةـ 1992ـ، بـسـبـبـ أـزـمـةـ الـاـنـخـابـاتـ التـشـريعـيـةـ.

## تغيير الممارسة الدستورية ضمن دستور 1976

اتّجه الرئيس الشاذلي نحو إضفاء ممارسة لامركزية في حكمه، على خلاف توجّه سلفه الرئيس هواري بومدين، ويبدو ذلك مثلاً في انتهاج ازدواجية السلطة التنفيذية، حيث عيّن بدأة من 8 مارس 1979 محمد عبد الغني وزيراً أول، حيث منح رئيس الجمهورية بعض صلاحياته التنظيمية والإدارية للوزير الأول. وقد كانت بدأة هذا المسار تلك الثورة المصغرة في الممارسة السياسية والإدارية التي أطلقتها الرئيس بومدين، من خلال تشجيع لامركزية العمل المؤسسي، وذلك بإنشاء 23 أمانتين عامّتين للحكومة ولرئاسة الجمهورية، والترخيص للوزراء بتفويض إمضاءاتهم في 23 أفريل 1977، فيما دعي بإعادة تنظيم هيكل الحكومة عبر عدّة مراسيم رئاسية.

أما في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فقد انتهز الرئيس الشاذلي بن جديـد نهـجاً اـنفتاحـياً ولـiberالـيا مقارنة بالنهـج الاـشتراـكي المعتمـد دستوريـاً في السـابقـ. وانتـعشـتـ في عهـدـهـ الحـركةـ الاـجتماعيةـ وـالـسيـاسـيةـ والاـحـتجـاجـيةـ، وـبـرـزـتـ تـيـارـاتـ سـيـاسـيـةـ طـالـبـ بمـزيدـ منـ الـانـفـتـاحـ وـالـديـمـقـراـطـيـةـ. وـهـوـ ماـ شـجـعـ الرـئـيسـ لمـباـشـرـةـ إـصـلـاحـاتـ مـسـتـ مـخـلـفـ منـاـحيـ الـحـيـاةـ، وـجـدـتـ تـجـسـيدـاًـ لـهـاـ فيـ دـسـتـورـ 1989ـ، الـذـيـ يـعـتـبرـ أـكـثـرـ الدـسـاتـيرـ الـجـزـائـرـيـةـ تـقـدـمـيـةـ.

غير أنّ مشروع الإصلاح لم يكن يحظى بالتوافق بين مكونات السلطة، فبرزت تناقضات بين مؤسّسات الدولة في الممارسة والخطاب، مما ساهم في إضفاء جوًّا من الشك وانعدام الثقة في الشارع. وبفعل انهيار أسعار النفط بداية من 1986، عرف الوضع الاقتصادي تدهوراً حاداً، خلق ندرة المواد الاستهلاكية في السوق. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تهيئة الأجواء لما يعرف بأحداث أكتوبر 1988، والتي دفعت بإطلاق إصلاحات جوهرية في النظام الجزائري عبر دستور 1989.

شكل الرئيس الشاذلي بن جديـد في ظل دستور 1976 ثلاثة حـكومات للوزير الأول محمد عبد الغـني، وحكومةـنـ لـلـوزـيرـ الأولـ عبدـ الحـمـيدـ الـابـراهـيمـيـ، معـ اـحتـفـاظـهـ بـوزـارـةـ الدـافـاعـ.

### المؤسسات السياسية والإدارية وفق دستور 1989

ميز فيـريـ دـستـورـ 1989ـ التـراـجـعـ الواـضـحـ عـنـ الـخـيـارـ الـاشـتـرـاـكـيـ الـمنـصـوصـ عـلـيـهـ فـيـ دـسـتـورـ 1976ـ وـمـرـجـعـيـةـ الـمـيـثـاقـ الـوطـنـيـ، عـلـىـ الـمـسـتـوـىـ إـلـيـدـيـولـوـجـيـ. وـسـيـاسـيـاـ، تـمـ التـراـجـعـ أـيـضـاـ عـنـ خـيـارـ الـأـحـادـيـةـ الـخـزـيـبةـ وـالـانـتـقـالـ إـلـىـ الـتـعـدـدـيـةـ السـيـاسـيـةـ، فـالـمـادـةـ 40ـ مـنـهـ مـنـحـتـ الـحـقـ فـيـ إـشـاءـ الـجـمـعـيـاتـ ذـاتـ الطـابـعـ السـيـاسـيـ. كـماـ تـرـاجـعـ دـسـتـورـ 1989ـ عـنـ الـالـتـزـامـ بـتـعمـيمـ اـسـتـعـمالـ الـلـغـةـ الـو~طنـيـةـ فـيـ الـمـجـالـ الرـسـمـيـ حـسـبـ المـادـةـ الثـانـيـةـ مـنـهـ. لـكـنـهـ فـيـ الـمـقـابـلـ توـسـعـ فـيـ مـجـالـ الـحـرـيـاتـ الـفـرـديـةـ وـالـجـمـاعـيـةـ وـضـمـانـ الـمـلـكـيـةـ الـخـاصـةـ، وـهـوـ مـبـدـأـ لـيـبـرـاـلـيـ، وـيـعـنـيـ التـحـوـلـ عـنـ الـنـظـامـ الـاشـتـرـاـكـيـ الـقـائـمـ عـلـىـ الـمـلـكـيـةـ الـعـامـةـ.

ومقارنة بـدـسـتـورـ 1976ـ الـذـيـ اـعـتـمـدـ مـبـدـأـ الـأـحـادـيـةـ التـنـفـيـذـيـةـ، كـرـسـ دـسـتـورـ 1989ـ مـبـدـأـ الـازـدواـجـيـةـ التـنـفـيـذـيـةـ، حـيـثـ حـدـدـتـ الـمـوـادـ 75ـ وـمـاـ يـلـهـاـ كـيـفـيـاتـ تـعـيـنـ الـحـكـومـةـ وـرـئـيـسـهـ، وـمـنـاقـشـةـ بـرـنـاجـهـاـ أـمـامـ الـمـجـلـسـ الـشـعـبـيـ الـوطـنـيـ، وـشـرـطـ موـافـقـتـهـ، وـهـيـ إـلـيـرـاـجـيـةـ الـمـيـثـاقـيـةـ الـشـفـاعـيـةـ، فـيـ الـمـجـلـسـ الـشـعـبـيـ الـوطـنـيـ بـصـفـةـ غـيـرـ مـعـهـودـةـ فـيـ الـمـشـهـدـ الـجـزاـئـيـ. كـماـ أـفـرـ الدـسـتـورـ أـيـضـاـ مـسـؤـلـيـةـ الـحـكـومـةـ أـمـامـ الـبرـلـمانـ، مـاـ يـجـعـلـ رـئـيـسـ الـجـمـهـوريـةـ فـيـ مـوـقـعـ الـحـكـمـ بـيـنـ الـسـلـطـتـيـنـ التـنـفـيـذـيـةـ وـالـتـشـرـيعـيـةـ؛ وـدـعـمـ الـسـلـطـةـ التـشـرـيعـيـةـ بـمـدـدـهـاـ بـآـلـيـاتـ الـرـقـابـةـ مـنـ خـلـالـ مـنـاقـشـةـ الـسـيـاسـةـ الـعـامـةـ لـلـحـكـومـةـ. وـشـكـلـ بـنـاءـ عـلـىـ ذـلـكـ مـجـلـسـ الـحـكـومـةـ بـرـئـاسـةـ رـئـيـسـ الـحـكـومـةـ وـمـجـلـسـ الـوـزـراءـ بـرـئـاسـةـ رـئـيـسـ الـجـمـهـوريـةـ.

حافظ دـسـتـورـ 1989ـ عـلـىـ مـبـدـأـ أـحـادـيـةـ الـمـجـلـسـ الـبـرـلـمانـيـ، مـثـلـاـ هـوـ الـأـمـرـ فـيـ دـسـتـورـ 1976ـ، وـأـعـطـيـ لـلـمـجـلـسـ الـشـعـبـيـ الـوطـنـيـ وـظـيـفـةـ الـرـقـابـةـ زـيـادـةـ عـلـىـ التـشـرـيعـ الـتـقـلـيدـيـةـ، وـهـوـ مـاـ يـرـسـمـ مـلـامـ الفـصـلـ بـيـنـ الـسـلـطـاتـ، حـيـثـ اـسـتـعـمـلـ الدـسـتـورـ التـسـمـيـةـ الـصـرـيـحـةـ لـلـسـلـطـاتـ الـثـلـاثـ:ـ التـنـفـيـذـيـةـ،ـ التـشـرـيعـيـةـ وـالـقـضـائـيـةـ،ـ خـلـالـاـ لـدـسـتـورـ 1976ـ الـذـيـ كـانـ يـعـتـبـرـهـاـ مـجـرـدـ وـظـائـفـ.

كـاـ دـعـمـ الدـسـتـورـ اـسـتـقلـالـيـةـ الـقـضـاءـ (ـمـادـةـ 129ـ)، وـأـسـسـ الـمـجـلـسـ الدـسـتـورـيـ لـلـسـهـرـ عـلـىـ اـحـتـرـامـ الدـسـتـورـ وـدـسـتـورـيـةـ الـقـوـانـينـ وـالـعـمـلـيـاتـ الـاـنـتـخـابـيـةـ،ـ بـإـضـافـةـ إـلـىـ مـجـلـسـ الـخـاـسـبـةـ الـمـكـلـفـ بـالـرـقـابـةـ الـبـعـدـيـةـ مـالـيـةـ الـدـوـلـةـ،ـ إـلـىـ جـانـبـ مـؤـسـسـاتـ اـسـتـشـارـيـةـ هـيـ الـمـجـلـسـ الـإـسـلـامـيـ الـأـعـلـىـ وـالـمـجـلـسـ الـأـعـلـىـ لـلـأـمـنـ.

## الـتـعـدـيـةـ الـمـنـفـلـةـ

في 12 جوان 1990 عقدت الانتخابات المحلية في سياق فرضت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ نفسها بديلاً واضحًا لجبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم بإعلانها هدف إقامة دولة إسلامية، وأصبحت القوة السياسية الأولى في البلاد وهو ما لم يكن متوقّعًا. فقد كانت المراهنة على إيجاد وضع متحمّك فيه، لكن الأمور خرجت عن السيطرة. اكتسحت الجبهة المدن الكبرى، واتضح فشل الطبقة السياسية في تفادي الأزمة السياسية.

## الدور الأول للانتخابات التشريعية

كان 27 جوان 1991 موعد أول انتخابات تشريعية تعدّدية في الجزائر المستقلة. قررت الجبهة الإسلامية للإنقاذ المواجهة مع الحكومة في الشارع حين دعت إلى إضراب عام بسبب رفضها للنظام الانتخابي المعتمد، واعتُقل إثر الإضراب قياديّاً الجبهة عباسي مدني وعلى بلحاج وحُكِم عليهما بالسجن لاثني عشر سنة بتهمة التآمر على الدولة، ورغم كل ذلك استكمل المسار الانتخابي الذي منح في دوره الأول بتاريخ 26 ديسمبر 1991 الأغلبية للجبهة الإسلامية للإنقاذ. ألمح الرئيس الشاذلي بعد الدور الأول للانتخابات التشريعية إلى إمكانية تقاسم السلطة مع الإسلاميين حال فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية. لكن هذا السيناريو لم يصمد خاصة بعد أحداث قمار في 29 نوفمبر 1991 يشهدها تورّط عضو من الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

كانت هذا السياق ضمن حتمية أدّت إلى الانقلاب على نتائج الانتخابات، بدأت بدفع التطرف إلى الواجهة على حساب الاعتدال والحوار، بداية من اعتماد حزبين على أساس الهوية، لزعزعة الاستقرار وإفشال التجربة الديمقراطية الناشئة؛ مع الاستثمار في هشاشة الوضع الاقتصادي خاصة بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 بوصولها إلى حدّ المثان دولارات للبرميل؛ وحلّ البرلمان برئاسة عبد العزيز بلخادم 04 جانفي 1992؛ وانتهى الأمر باستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في كانون الثاني/يناير 1992.